الأمم المتحدة تعتمد قراراً قدمته المملكة حول انتهاك النظام السوري القانون الدولي

اعتمد مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً قدمته المملكة العربية السعودية بالمشاركة مع دول أخرى يحمل النظام السوري مسؤولية انتهاكات القانون الدولي في سورية، وعمليات القتل والتعذيب والاختفاء القسري، وتدمير البنية التحتية المدنية وجرائم ضد الإنسانية والحرب، ومسؤوليته في حماية الشعب السوري.

وأدان القرار قيام الجماعات المسلحة في سورية، خاصةً تنظيم داعش وحزب الله بعمليات قتل وتعذيب واحتجاز رهائن وجرائم ضد الإنسانية، إضافةً إلى تدخل المقاتلين الأجانب الإرهابيين الذين يقاتلون إلى جانب النظام السوري، واستخدام هذا الأخير الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً مثل: غاز الكلور في انتهاك لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وانتهاكات القانون الدولي المتواصلة ضد المدنيين السوريين، بما في ذلك إلقاء القوات السورية البراميل المتفجرة على الأحياء السكنية، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية والطبية، واستخدام التجويع أداةَ حرب ضد المدنيين، مطالباً جميع أطراف الصراع في سورية بإخلاء المنشآت الطبية من كل أنواع الأسلحة والالتزام بالقانون الدولي.

ورحب القرار بتقرير اللجنة الدولية للتحقيق في سورية، مؤكداً أن المعلومات المهمة التي وردت فيه ستدعم آليات العدالة الدولية في عملية المساءلة.

واعتمد ما جاء في التقرير حول نوعية الجرائم المرتكبة ونطاقها، وأن المحكمة الجنائية الدولية قد أنشئت لإنهاء سياسة الإفلات من العقاب، ومثول المسؤولين عن الانتهاكات في سورية أمام العدالة الدولية، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن، مطالباً القرار السلطات السورية بالتعاون الكامل مع اللجنة الدولية، والسماح الفوري لها بزيارة الأراضي السورية، وزيارة السجون ومراكز الاحتجاز في سورية التابعة للسلطات والمخابرات، بما في ذلك المراكز العسكرية التي وردت في التقرير الذي نص على حرمان المحتجزين فيها من الطعام والماء والدواء، وتعرضهم للتعذيب والعنف الجنسي، وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي، مديناً في ختام أعمال الدورة ٢٧ ما يتعرض له الأطفال من انتهاكات في سورية.

كما طالب القرار السلطات السورية والجماعات المسلحة بإطلاق سراح المحتجزين المدنيين، ودعم المجلس الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية، والاستجابة لتطلعات الشعب السوري في بناء دولة ديمقراطية تعددية يتمتع شعبها بالمساواة بغض النظر عن الانتماء الديني أو العرقي، وكذلك حث الجهات المانحة على تقديم الدعم المالي العاجل والمساعدة في الاستجابة للأزمة الإنسانية في سورية ودول الجوار، مثمناً جهود دول الجوار السوري في استضافة اللاجئين، ومطالبًا المجتمع الدولي بمساعدتها واقتسام الأعباء معها.

وكان مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف والمنظمات الدولية الأخرى معالي السفير فيصل بن حسن طراد قد قدم لمجلس حقوق الإنسان مشروع قرار لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في سورية.

وقال سفير المملكة في كلمة التقديم: إنه انطلاقاً من حرصنا على حماية الشعب السوري،

> استخدام السلطات السورية الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً مثل غاز الكلور

وإنقاذه من براثن نظام مستبد؛ فإن المملكة وبالمشاركة مع كل من الكويت وقطر والأردن وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا والمغرب؛ تقدم إلى المجلس الموقر قرارًا بعنوان "استمرار التدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية".

وأضاف "إنه بالأمس القريب استمع مجلس حقوق الإنسان إلى آخر تقرير قدمته لجنة تقصي الحقائق، التي أكدت استخدام السلاح الكيماوي من قبل النظام السوري ضِد شعبه الأعزل، مما يجسد فظاعة جرائم انتهاكات حقوق الإنسان، التي قام بها النظام السوري، ومن يدعمه من ميلشيات أجنبية مسلحة، كالجناح العسكري لحزب الله، حيث تجاوز عدد الضحايا من الشعب السوري الأعزل ١٩٠ ألف قتيل، وتم تشريد أكثر من نصف الشعب السوري، إضافةً إلى قيام النظام بتقديم كل الدعم وتسهيل كل الظروف العملية لقيام الجماعات الإرهابية؛ كجبهة النصرة، وداعش، حيث عاثت في الأرض فساداً، حتى وصل خطرها إلى دول الجوار، وهو الأمر الذي استدعى تشكيل تحالف دولي للقضاء على هذا الإرهاب، في اجتماع تاريخي استضافته مدينة جدة خلال سبتمبر الجاري.

وأكد السفير طراد أن التاريخ لا يرحم، وسيسجل بكل أمانة وعلى صفحاته موقف العالم اليوم من هذا النظام السوري المجرم، قائلاً: "إنني على يقين من حرصنا جميعًا على أن نكون ضمن الصفحات الناصعة من سجل التاريخ كوننا كنا متحدين في إدانة هذا النظام، ولضمان عدم إفلاته من العقاب جراء ما اقترفه من جرائم ضد الإنسانية بحق أفراد الشعب السُّوري الأعزل، فإنني آمل من جميع أعضاء المجلس الموقر دعم اعتماد هذا القرار المتوازن، والتصويت لصالحه، لوضع حد للمعاناة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية".

البنك الإسلامي: ٢٣ دولة على مستوى العالم تستفيد من مشروع الأضاحي

أكد معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي؛ أنه تم البدء بشحن كميات من اللحوم المبردة والمجمدة براً وبحراً ضمن مشروع الإفادة والأضاحي إلى ٢٣ دولة خارج المملكة؛ بعد الحج مباشرة وحسب خطة التوزيع المقررة لموسم حج هذا العام ١٤٣٥هـ.

وأفاد أن مشروع المملكة العربية السعودية للإفادة من الهدي والأضاحي أنهى عمليات أداء نسك الهدي والأضاحي لجميع حجاج بيت الله الحرام الذين تعاونوا مع المشروع لموسم حج العام الحالي ١٤٣٥هـ.

وأوضح معاليه أن عدد ما تم بيعه من سندات الهدي والأضاحي والفدو والصدقة بلغ نحو ٩٠٠ ألف سند، بينما بلغ مجموع ما تمت الإفادة منه هذا الموسم من الإبل والأبقار ١٥٠٠ رأس بعد إجراء الكشف الشرعي والبيطري، والتأكد من توفر جميع الشروط الشرعية والصحية في جميع أنعام المشروع.

وبين أن توزيع اللحوم على حجاج بيت الله الحرام في منى وفقراء الحرم؛ قد بدأ منذ الساعات الأولى لصبيحة يوم السبت أول أيام عيد الأضحى المبارك على حجاج بيت الله الحرام في منى والمشاعر المقدسة، وامتد التوزيع في اليوم التالي ليشمل فقراء الحرم، وما فاض يتم توزيعه على العديد من الجمعيات الخيرية في مناطق أخرى داخل المملكة.

وتوجه رئيس البنك الإسلامي للتنمية في هذه المناسبة بالشكر والتقدير لجميع حجاج بيت الله الحرام الذين أولوا المشروع ثقتهم الغالية، كما نوه بتعاون مكاتب الحجيج

والمسؤولين عن شؤون الحجاج من جميع الدول المشاركة في موسم حج هذا العام من خلال تعريف الحجاج مسبقاً بمشروع المملكة للإفادة من الهدي والأضاحي وحثهم على مواصلة جهودهم الخيرة في بلدانهم للتعريف بمزايا هذا المشروع وأهدافه الخيرية والشرعية.

وأشاد معاليه بالإقبال المتزايد على موقع المشروع من خلال الإنترنت، حيث أصبح بإمكان المسلمين – ولله الحمد – في أي مكان في العالم أداء الفدية والصدقة والعقيقة طوال أيام السنة، والأضحية والهدي خلال أيام عيد الأضحى المبارك عن طريق موقع المشروع على الشبكة وهو: www.adahi.org

وعبر رئيس البنك الإسلامي للتنمية عن صادق التقدير والعرفان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله –، وسمو وزير الشؤون البلدية والقروية، وسمو وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا، وسمو أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية، والأجهزة ذات العلاقة؛ على الدعم السخي والمتواصل الذي يحظى به هذا المشروع الخيري.